

الفصل الثالث
التراعات الحدودية في القارة
الإفريقية

obeikandi.com

تمهيد:

في البداية، علينا أن نحدد مفهوم النزاعات الإفريقية وخصائصها في القارة، ثم نتعرض بالتفصيل لكل منها على حدة. فالنزاعات في القارة الإفريقية لم تظهر طفرة واحدة وإنما كانت هناك مقدمات لها أبرزها ما زرعه المستعمرون من بذور الفتنة والانقسام الأخرى، وآثار ذلك لاحقاً على شعوب القارة.

وبالتالي، فالنزاعات في القارة الإفريقية، إما ذات طابع سياسي مثل النزاعات الحدودية (وهذه لحسن الحظ تم طيها منذ أن قررت منظمة الوحدة الإفريقية احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري وإلا لكانت الكارثة)، أو نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاع البحيرات الكبرى (زائير، رواندا، بور ندي)، وقد يكون النزاع ذا طابع ديني مثل مأساة ليبيريا، وأحياناً قد يكون النزاع ذا طابع عرقي، يبدأ داخل دولة ما، ثم يتحول إلى نزاعات بين الدول، كما كان الحال في بحيرة الكونغو، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة ومأساة رواندا والبور ندي، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهاجرين، واستدانة ثقيلة للقارة الإفريقية، لم تجد بعد معالجة دولية، زيادة على آثار الحرب الباردة (*la guerre froide*) التي لاتزال ماثلة للعيان في انغولا والموزمبيق والتشاد.

وهناك أيضاً النزاعات حول الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية، دون دراسة مسبقة أو أي احتياطات من أي نوع أثناء تطبيق مسارات الديمقراطية في إفريقيا.

وقد كان ردّ المجتمع الإفريقي بالنسبة للحدود كبور توتر اصطنعها المستعمر وفصل فيها القارة إلى أقاليم متميزة ذا شقين:

الأول: وعي كبير لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى إرساء وتوطيد أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية. أي إنشاء قوميات إفريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربي للقوميات، أي تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى، تظل فيها الأقسام التي وضعت صدفة وبدون أي معلم حدودي واضح.

الثاني: الميل الفطري للإفريقي في التجاوز عن تلك الحدود الصناعية، إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها، وبالتالي، فالإفريقي بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد المسافات سعيا وراء العمل. ولذلك فإن الظاهرة الواضحة في إفريقيا هي كثرة المهجرات الداخلية المؤقتة، بحيث تكاد تغير من الحدود الإصطناعية التي رسمها الاستعمار.

وإفريقيا من أكثر القارات تفتتا من الناحية السياسية، تضم نحو (50) وحدة سياسية لايعادها في ذلك قارة من قارات العالم الأخرى، وتختلف الدول الإفريقية حجما، فمساحة ساوتومي وبرنسيب (9672 كلم²)، أما السودان أكبر الدول الإفريقية فتبلغ مساحته مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع، ويعبر هذا التنوع الطبيعي والبشري في أكثر من مناسبة عن نفسه في كثير من القضايا الإفريقية التي تطفو على السطح، ولنأخذ مثلا بسيطا السنغال وكينيا وأنغولا، من حيث اللغة الرسمية والنظم الإدارية والنظم التعليمية، بل وهندسة البناء، والمحاصيل التي تزرع، مما يعكس الارتباطات الاستعمارية بفرنسا وبريطانيا والبرتغال.

ويكفي أن نضرب مثلا بالجزائر أيضا حيث كان الاستعمار الفرنسي والمستوطنون الفرنسيون، الذين اهتموا بزراعة القمح والكروم كامتداد لتقاليدهم الزراعية في فرنسا، على عكس المستوطنين الهولنديين (البوير) في جنوب إفريقيا، الذين كان همهم الأول تربية الماشية، كامتداد لتقاليدهم الزراعية في موطنهم الأول هولندا.

ويبدو التنوع أيضا حتى في المذاهب والإيديولوجيات المختلفة التي اتبعتها الحكومات الإفريقية، ورغم أن معظم الشعوب الإفريقية لاتزال على درجة متدنية من الوعي السياسي بهذه المذاهب، فإن هذه المذاهب المتباينة لاشك تؤثر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

لقد اتسم تاريخ إفريقيا الحديث بالوثبة القوية في النضال والكفاح من أجل التحرر. وقد منح هذا الكفاح من أجل التحرر لإفريقيا رونقها وعزتها، التي تفتخر بها الأجيال على مرّ التاريخ، وقد بلغ هذا النضال مداه في جنوب القارة الإفريقية أفضى في النهاية بدحر النظام العنصري وانتصار العدل على الظلم.

وقد عانت القارة الإفريقية من آثار الاستعمار بعد الاستقلال فحدثت نزاعات حدودية بين بعض الدول، مثل: ماحدث في الجزائر، كالتراع الحدودي بين الجزائر والمغرب سنة (1963م)¹ وغيرها من الدول، ولكن بفضل كلمة الزعامات - آنذاك - ووزنها استطاعت أن تضع حدا لكل الهزات والمشاكل، وكانت الوساطة الإفريقية سيّدة الموقف، دون تدخل

(1) انظر مولفنا (نزاعات الحدود العربية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

أجني، وقد خفّت هذه النزاعات منذ أن قررت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) الأخذ بصورة ملزمة احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري.

المبحث الأول

الحدود السياسية

بات معروفاً أن غالبية الحدود الإفريقية هي حدود مفروضة أو موضوعة بإرادة خارجية، وضعتها القوى الأوروبية خلال العقود اللذين تبعا مؤتمر برلين سنة (1884م)، أما قبل الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية فلم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه في وقتنا الراهن، وكان البناء السياسي الوطني كقيام ممالك معينة من السكان الأصليين، كان يفصلها عن بعضها تخوم، كأن تكون أراض غير مسكونة، أو مناطق في شكل مستنقعات، وكان من نتائج وضع هذه الحدود أن أصبحت عمر أحيانا في أرض القبيلة الواحدة، ويرجع هذا إلى اعتبارين أولهما: عدم اتفاق الطرفين الأوروبيين لسبب من الأسباب، وثانيهما: لتغلب مصلحة اقتصادية إستراتيجية.¹

إضافة إلى ماتقدم، أحيانا يأتي وضع الحدود كعكس لصورة قرارات شخصية، والدليل على ذلك الحدود الكينية-التانزانية، فقد نصت الإتفاقة الألمانية-الانجليزية على أن يسر خط الحدود بين كينيا (الانجليزية) وتنجانيقا (ألمانية) في خط مستقيم من مصب نهر أوها على المحيط الهندي إلى الشواطئ الشرقية لبحيرة فيكتوريا، وبالتالي، يصبح جبل كلمنجارو داخل النفوذ البريطاني، وقد احتج قيصر ألمانيا فيما بعد على اعتبار أن هذا يؤدي إلى أن تمتلك بريطانيا أكبر جبلين في إفريقيا وهما كينيا وكلمنجارو، وقد وافقت الملكة فيكتوريا على إهداء جبل كلمنجارو إلى قيصر ألمانيا في عيد ميلاده.

(1) د. محمد عبد الغني سعودي، ط1، سنة 1980، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

وأصبح من الصعب بعد أن خططت الحدود على أساس استعماري، أن تتغير تلك الحدود، وحالة غامبيا خير دليل على بقاء دولة ليس لها مايرر وجودها أساسا، فمساحتها لا تزيد على (4000 ميل مربع)، وبسكان يبلغون نحو نصف مليون نسمة، وتمتد غامبيا لمسافة (200 ميل) على طول نهر غامبيا، ولكنها لا تبلغ حدود هذا النهر الصغير في أي مكان منه، ولا تبلغ منابعه التي تقع في غينيا المجاورة، وهي في نفس الوقت لا يتعدى عرضها (22 ميلا).

ويقطع الحد السياسي ما بين السنغال وغامبيا مظاهر طبيعية واحدة، بل وقبائل واحدة ومستوطنات واحدة، كذلك كان لبروز غامبيا والسنغال بهذا الشكل أن عزلت القسم الجنوبي من السنغال عن بقية البلاد، وكانت القوى الاستعمارية السابقة تعرف تماما الطبيعة الحادة والاصطناعية لهذه الحدود فكان هناك اتفاق بين المسئولين البريطانيين والفرنسيين على ضرورة ضم غامبيا إلى السنغال وتعويض بريطانيا عنها، ولكن المصالح المحلية وخاصة المصالح التجارية الأوروبية، ومصالح الطبقة المتعلمة الإفريقية، عارضت كل تغيير، وأدى خضوع كل من السنغال وغامبيا إلى إدارة استعمارية مختلفة إلى تباين في النظم الإدارية والأنماط الاقتصادية والتعليمية بين البلدين، وقد استمر هذا التباين بين كل من غامبيا والسنغال المستقلتين.

المبحث الثاني أنواع الحدود السياسية

ما يلاحظ على تخطيط الحدود السياسية في إفريقيا هو إتباعها الحواجز الطبيعية والجغرافية، والخطوط النلكية أي تلك التي تتبع خط طول أو درجة عرض معينة، وإذا أردنا معرفة أسباب كثرة استخدام خطوط تقسيم المياه في عمليات التحديد السياسي، لوجدنا أن هذا يرجع إلى عمليات الكشف الجغرافي لإفريقيا، إذ أنها كانت تتضمن إلقاء الأضواء على أنماط التصريف النهري للقارة، ولم يكن يعرف من حوض النهر سوى منطقة المصب، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفق القوى الاستعمارية على أن تكون الحدود بينها في الداخل المجهول هي مناطق تقسيم المياه بين الأحواض النهرية، لذلك اعترفت بريطانيا سنة (1894م) بنفوذ الملك ليوبولد في حوض الكونغو حتى مناطق تقسيم المياه أو حتى الحافات الجبلية التي تحد الأحواض النهرية المجاورة، وخاصة حوض النيل في الشمال، أما مدى مراعاة هذا لصالح السكان الأصليين فيمكن أن نستشفه من رسالة وصلت إلى السلطان زيمو أحد سلاطين الزاندي (في جنوب غرب السودان) سنة (1900م) من حاكم الإقليم يقول فيها: "إنك على بينة من الحدود التي اتفق عليها الانجليز والفرنسيون والبلجيكيون، أن النفوذ المصري - الانجليزي يبدأ حيث تتبع المجاري المائية التي تتدفق نحو الشمال أو نحو الجنوب".¹

(1) المرجع السابق.

أما النوع الثاني الشائع في إفريقيا فهو الخطوط الفلكية، وهذا النوع من رسم الحدود يتم الاتفاق عليه عادة على مواعيد المؤتمرات، وعلى بعد مئات الأميال من القارة، ومن ثم كانت تظهر صعوبات كبيرة أمام هؤلاء الذين يقومون بالتخطيط العملي على الطبيعة، والأمثلة على ذلك عديدة، فعند تخطيط الحدود السياسية بين الكاميرون الألماني ونيجيريا البريطانية سنة (1903م)، اختلف الفريقان نظرا لأن كل فريق كان يقدر خطوط الطول بطريقة مختلفة عن الآخر.

وحيث تسير خطوط الحدود الفلكية في مناطق أو عبر طرق هجرات فصلية، تصبح غير مناسبة، ومنها خط الحدود بين مصر والسودان الذي اتفق على أن يسير مع خط عرض (22 شمالا)، مما يؤدي إلى ضرورة اتخاذ خط آخر للحدود الإدارية بحيث يجمع قبيلة البشاريين بأكملها في السودان، وقبيلة العبايدة في مصر.¹

ولعل استعمال الأهمار كحدود سياسية كان أقل أنواع التحديد السياسي تعقيدا من الناحية الفنية التقنية، إلا في المناطق التي تغير فيها الأهمار مجاريها المائية، أو حين كان المجرى المائي معروفا في جزء منه وبجهد في جزء آخر، عندما وقع اتفاق الحدود، لذلك نجد أن كارل بيترز الألماني يدعي أن نهرًا غير مجراه، وذلك بغية الحصول على أرض جديدة في شرق إفريقيا، أو للمساومة على منطقة من جهة ثانية، وفي مناقشة لتخطيط الحد السياسي بين السودان وإثيوبيا نجدهم يقترحون استخدام نهر البيور، ولكن إذا لم يصل

(1) للمزيد من المعلومات في الموضوع، أنظر مولفنا حول (نزاعات الحدود العربية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

البيور إلى خط عرض (6) شمالا، فان مجراه حتى خط طول (34) شرقا يصبح هو الحد السياسي. ونظرا لصعوبة توغل المستعمر في المراحل الأولى أيضا في درا فور في السودان ووادي في تشاد، اتخذ نهر كاجا حدا سياسيا في غربي السودان بينما القبائل من الجانبين تتجه نحوه للسقي، لمدة سبعة شهور في السنة، وبدلا من أن يكون النهر فاصلا، أصبح جاذبا.

وعلى هذا الأساس، ساهم المستعمر بالحدود السياسية التي وضعها على خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسم القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية، كما هو الحال في (الهوسا) والفولاني في نيجيريا والنيجر والكاميرون، و (الأيفي) بين التوغو وغانا، و (الباكونغو) بين نيجيريا والكونغو الديمقراطية، و (الأزاندي) في السودان وزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وشعب الصومال الذي يمتد في إثيوبيا وكينيا، ومعظمها يسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لا تحس بالولاء لدولها بقدر ما تحس بالانتماء القبلي.

وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين، وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين، وقد يرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الأمور المألوفة. غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود، ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود. فعلى سبيل المثال نجد أن حكومة التوغو ظلت فترة تضع مراقبة شديدة على طول

خط الحدود بين غانا والتوغو خشية تهريب السلاح للأحزاب المعادية للحكومة، بينما نجد الحدود بين نيجيريا والكاميرون وقد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع الهاربين من الكاميرون واتخاذ نيجيريا ملجأ لهم. كما شددت إثيوبيا الحراسة على حدودها مع الصومال، وألغت اتفاقية مع الصومال كانت قد عقدت تسمح لرعاة الصومال بعبور الحدود الأثيوبية بحثاً عن الكلأ والماء لما شئتهم.

ورغم سلبات كل هذه الحدود، فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة، معترف بها على الخرائط، وتمارس الحكومات الإفريقية المستقلة سيادتها في داخلها، فضلاً عن أن منظمة الوحدة الإفريقية كما هي عند الاستقلال منعا للانشقاق بين الدول الإفريقية، ومن أمثلة مشكلات تعدد الولاء القومي للشعب الواحد أو القبيلة الواحدة يمكن أن نضرب مثلين بشعب الأيفي وشعب الصومال.

المطلب الأول

الأيفي في غانا والتوغو

يبلغ عدد أفراد شعب الأيفي نحو (715) ألف نسمة يعيشون في غرب إفريقيا مقسمين بين دولتي غانا والتوغو، والحد الشمالي للقبيلة يسير موازياً لخط الساحل على نحو (85) ميلاً عنه. وتتألف مواطنهم في غالبيتها من سهول يغلب عليها الطابع التموجي لا يزيد ارتفاعها عن (4000م)، وتغطيها حشائش السفانا المكشوفة، ولا يظهر تغير ملموس في هذه البيئة اللهم إلا بالقرب من الساحل. حيث تمتد البحيرات الساحلية التي تحيط بها أشجار نخيل

الزيت وتفصل بينها رمال الساحل. وإذا استثنينا بعض صيادي الأسماك، نجد الأيفي شعبا من الزراع، يقوم بزراعة الذرة واليام. وهناك رغبة من الأيفي بأن يلتزم شملهم كدولة مستقلة أو كجزء من دولة غانا أو جزء من دولة التوغو.

والجدير بالملاحظة، أن شعب الأيفي قبل التدخل الأوروبي كان مقسما إلى اثنتي عشرة قبيلة فرعية تعيش بين مملكتي أبومي والأشانتي، وخلال فترات الحروب كانت تعقد الأحلاف الوقتية بين هذه الفروع. وكان أول فصل للأيفي عند تحديد خط الحدود بين ساحل الذهب البريطاني والتوغو الألمانية حيث سار الخط بين لومي على الساحل وفهر القولتا على بعد (30) كيلومترا، ولم تكن هناك شكاوي من الأيفي في ذلك الوقت، غير أن المنطقة قسمت بعد الحرب العالمية الأولى بحيث ضمت فرنسا ثلثي الإقليم بما فيه كل الساحل والخط الحديدي وضم الباقي المجاور لساحل الذهب إلى بريطانيا، وقد تأكد هذا الوضع سنة (1920م) عندما منحت فرنسا وبريطانيا انتدابات على المنطقة. وخفف أثر هذا التقسيم الثالث أن بريطانيا كانت تحكم الجزء الخاص بها، كقسم من ساحل الذهب، على عكس الفرنسيين الذين احتفظوا بإدارته عن داهومي وفولتا العليا، وقد أحسن الأيفي بهذا الفصل في فترة (1941م-1943م)، عندما أغلقت حكومة فيشي الحدود، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى ظهرت رغبات من الأيفي بالالتزام والوحدة، وإن ظهرت اقتراحات متعددة على كيفية الوحدة.

وقد زارت بعثة من منظمة الأمم المتحدة (ONU) الإقليم سنة (1950م) وكتبت تقريرا ذكرت فيه "أن المشكلة بلغت من الحدة مبلغا

يستدعي حلا سريع لصالح السلام والاستقرار في المنطقة " ولم يظهر هناك حل مرض لمشكلة الأيفي حتى الآن، وقد عمل استفتاء في توغو سنة (1956م)، وظهر من نتيجته رغبة الجزء البريطاني من توغو في الانضمام إلى ساحل الذهب (غانا)، بينما التصويت الذي حدث في توغو الفرنسية كانت نتيجته الرغبة في قيام دولة مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي، وإن كانت جمهورية توغو خرجت من هذا الاتحاد سنة (1960م).

إن من الصعوبة بمكان تصوّر حل مرض لهذه المشكلة، فإعادة التوغو البريطانية وتوحيدها مع جمهورية توغو مثلا لن يحل الإشكال، لأنه لن يضم الأيفي الذين يعيشون في جنوب شرق غانا، بل وسيقسم شعب الداجومبا في شمال شرق غانا، وخلق دولة مستقلة للأيفي ليس حلا مرضيا لأنه سيخلق مشكلات في المواصلات والتنمية لبقية أجزاء توغو، ويعتبر الأيفي أنهم يدفعون ثمنا غاليا لوحدتهم مع غانا، وكان لعدم حل هذه المشكلة أثره في حدوث التوتر الدائم في الإقليم، حيث اشتدت الحراسة في غانا والتوغو على خط الحدود، وعندما اغتيل الرئيس أولمبيو سنة (1963م) - آنذاك - أغلقت حدود التوغو مع غانا على الفور، وقد أشارت غانا مرارا إلى قيام اتحاد بينها وبين التوغو، وزاد من توتر الإقليم الضغط الغاني من ناحية وخوف حكومة التوغو من اقتطاع أجزاء من أراضيها من ناحية أخرى.

obeikandi.com

المطلب الثاني

أزمة الشعب الصومالي

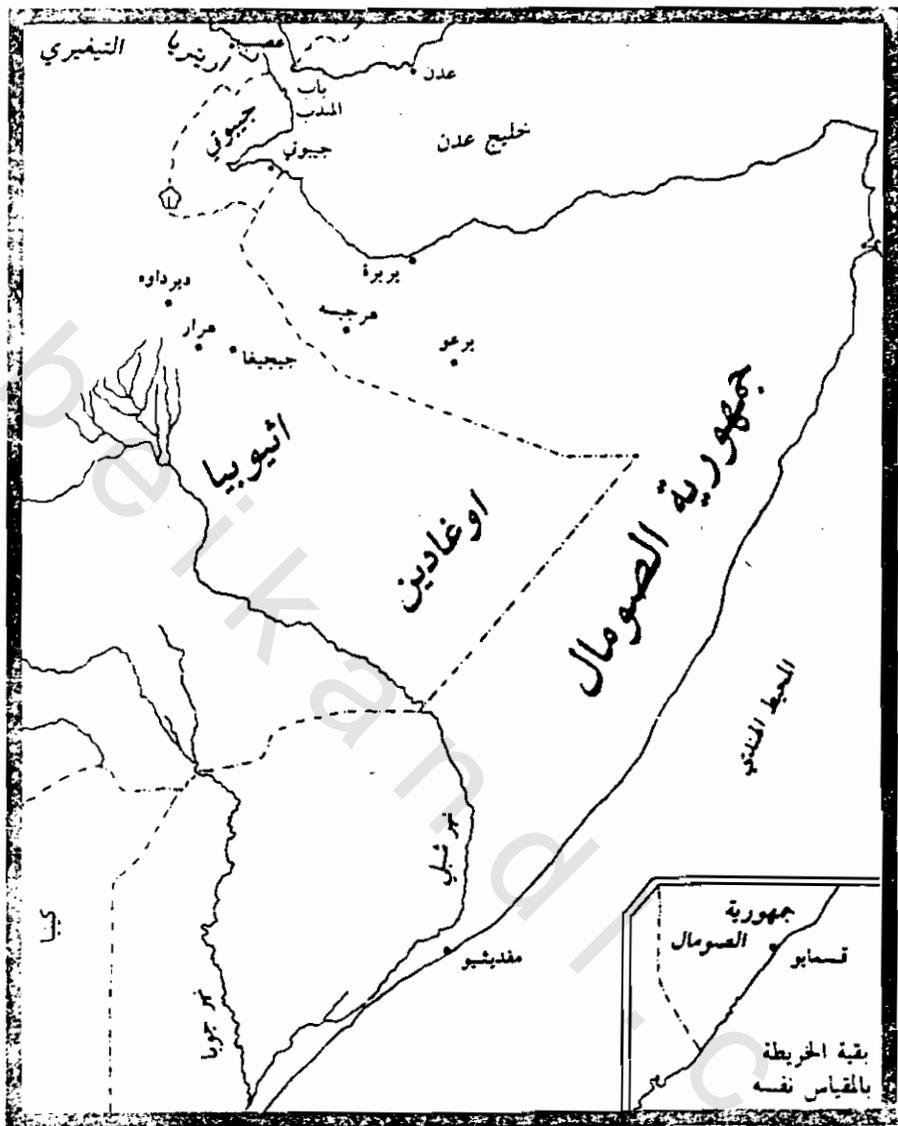
الصومال، موقعه الجغرافي هو الساحل الشمالي لإقليم شرق إفريقيا، وهو المنفذ الذي يطل على بوغاز باب المندب، والقرن الإفريقي، هو الصومال بمعناه الواسع، تمتد علاقاته عبر التاريخ مع العرب والفينيقيين، وكانت بلادهم تعرف ببلاد (بونت) مصدر العطر والبخور والحرير والجلود. والقرن الإفريقي أمة واحدة، ذات حضارة مكنتها من استيعاب الحضارة الإسلامية حين جاءها من الشرق بل إن الصومال قد اتصل في علاقاته التجارية مع بلدان الشرق الأقصى والصين.¹

إذن، يحتل الصوماليون القرن الإفريقي الذي يحده البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن، فضلا عن خط غير منتظم يبدأ من مصب نهر تانا في كينيا إلى ميناء جيبوتي، مساحة الصومال هي (637,000 كلم²)، ويبلغ عدد سكانها حوالي (3 ملايين نسمة، انضمت الى جامعة الدول العربية (league des etats arabes) سنة (1973م)، ويعتمد اقتصادها بصورة نسبية على تربية المواشي. وينقسم الشعب الصومالي بين البلدان التالية:

- جيبوتي 2500
- جمهورية الصومال 2.076,000
- إثيوبيا 350,000
- كينيا 119,000

(1) صلاح حسري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، ط1، سنة 1960، القاهرة.

وإذا كان موقع الصومال قد جعل منها إحدى نقاط الصراع والمواجهة بين الجبارين في السبعينيات والثمانينيات، فإن ظلال سياسة الانفراج لم تكن أقل قسوة على هذا البلد، ليس بسبب تأمر خارجي من هنا أو هناك، وليس بسبب صفقة مرتبة بين الجبارين، ولكن لتركيبه البلد العشائرية، ومستوى المعارضة لسياسة النظام، وسياسة الانفراج الإقليمي هناك.



أوغادين (الصومال)

obeikandi.com

إضافة إلى ماتقدم، توجد مشكلتان للحدود بين جمهورية الصومال من ناحية وبين كينيا وإثيوبيا من ناحية أخرى، وبرغم أنه لم تكن هناك وحدة سياسية قبل ذلك في الإقليم، إلا أنه كانت هنا فترات من الاتحاد لصدّ قبائل الجالا في كينيا وأقباط إثيوبيا.

ولا توجد في هذه المناطق حدود ومعالم واضحة، بينما يعتبر الاحتلال الفعلي للأرض هو الأساس الوحيد للسيطرة على الأرض القريبة من موارد الماء والكلأ، وبالتالي، نجد أن الحدود تقع في مناطق الرعي والتي تعتبر حدودا ديناميكية متحركة، تبعا لاختلاف قوة القبائل ومدى احتياجاتها، ويتبع قبائل شمال الصومال نمطا من الرعي يتمثل في الهجرة صيفا إلى إقليم هود في إثيوبيا، عندما تكون مرتفعات هود في أحسن حالاتها نباتيا، وفي نفس الوقت تكون مراعي سهول الصومال قد أنهكت.

أما الأجزاء الجنوبية من الصومال، فلا تتميز بظهور حرفة الزراعة فيها فحسب، بالهجرة الفصلية للرعاة أيضا، حيث يتجه السكان بحيواناتهم إلى الأراضي النهرية خلال الفصل الجاف، لأن نهري جوبا وشيلبي دائما الجريان ثم يرجعان إلى مراعي الأقاليم الساحلية خلال فصل المطر القصير الذي يمتد من أبريل إلى مايو، ومن أكتوبر إلى نوفمبر، ويصبح اختراق حط الحدود (الصومالية- الأثيوبية) من الأمور الضرورية بالنسبة لبعض القبائل.

والجدير بالذكر، أن الحدود التي فرضت على الإقليم بواسطة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا نجدها ترجع إلى فترة (1885م-1900م) حين حصلت بريطانيا وإيطاليا على مستعمرتيهما، وقد فصلت هذه الحدود الهندسية بين أراضي القبيلة الواحدة، حيث فصلت المراعي الشتوية على المراعي الصيفية.

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية- الإثيوبية سنة (1908م)، على أن خط الحدود يجب أن يمر إلى الشمال الغربي من نهر وبي شيلي بحيث تقع كل أراضي القبائل. ورغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني وإثيوبيا صادف نجاحا سنة (1935م)، إلا أن الصوماليين كان لهم حق عبور الحدود إلى مراعيهم التقليدية في إقليم هود طبقا للمعاهدة البريطانية- الإثيوبية.

وعلى هذه الصورة الخبيثة، تمزقت أوصال القرن الإفريقي إلى خمسة

أجزاء:

- 1- الصومال الايطالي (وعاصمته مقاديشو)،
- 2- الصومال البريطاني (وعاصمته هرجيه)،
- 3- الصومال الفرنسي (جيبوتي حاليا)،
- 4- الأوجادين (التي ابتلعها إثيوبيا فيما بعد)،
- 5- الصومال الكيني (الذي ضمته بريطانيا إلى كينيا).¹

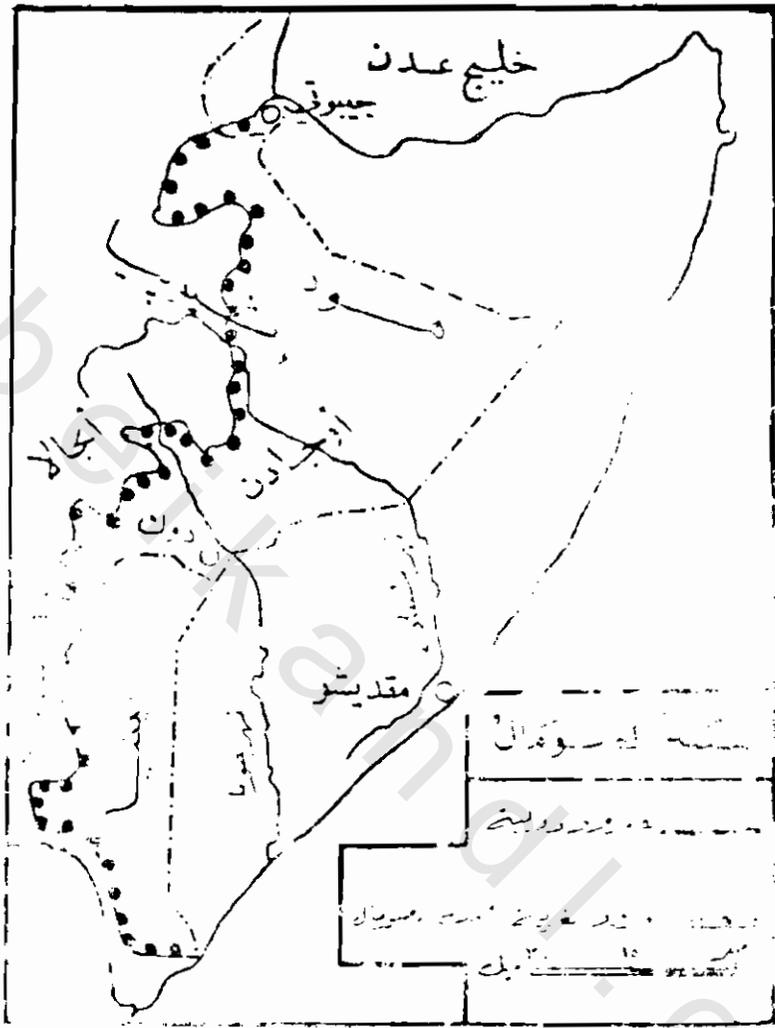
(1) يتكون العلم الصومالي من خمسة أقسام ترمز إلى أقسام الصومال الخمسة كما أن المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال في سنة 1960 تنص صراحة على العمل لتحقيق وحدة كل الأراضي الصومالية بأقسامها الخمسة هذه، لكن الوضع تغير قليلا في الدستور الجديد الذي وضعه نظام الرئيس محمد زياد بري في سنة 1979 ، بعد عشر سنوات تقريبا من سيطرته على الحكم وإلغاءه الدستور السابق. ففي 30 غشت سنة 1979 أجري استفتاء شعبي في الصومال على مشروع الدستور الجديد ووفق عليه بالأغلبية العظمى. ويلاحظ أن المادة السادسة عشرة منه تناولت مشكلة (الوطن الصومالي الكبير) بمفهوم مختلف أثار ارتياحا في الدول المجاورة التي في نزاع مع الصومال بسبب الحدود خاصة إثيوبيا وكينيا. فقد نصت المادة على أن تدعم جمهورية الصومال تحرير الأراضي الصومالية - المحتلة - فقط بالوسائل الشرعية والسلمية. ومن الواضح أن هذا التغيير في معالجة قضية الأراضي الصومالية المحتلة قد جاء بعد تحارب مريرة تعرضت فيها مقديشو لهرات سياسية واقتصادية عنيفة، منها حرب الحدود مع كينيا التي استمرت - عبر عمليات فدائية - 4 سنوات في الستينات، ثم الحرب الأولى في سنة (1964)، والثانية في سنة (1978) مع إثيوبيا، ثم استقلال جيبوتي رسميا في سنة (1977).

وبرغم الحدود الاستعمارية الماكرة، فقد أدى ضغط الصوماليين المتواصل على قبائل الجالا في شمال شرقي كينيا إلى زحزحتهم إلى الغرب من النهر، وبالتالي، انخفض عدد الصوماليين في كينيا سنة (1921م) نتيجة تنازل بريطانيا عن الإقليم الواقع بين نهر جوبا وحدود الصومال الإيطالي، مكافأة لإيطاليا على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، وقد اتفق على خط حدود يبعد (60) ميلا شرق نهر تانا يعرف بخط الصومال، ومنعت هجرة الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط، وذلك لحماية قبائل الجالا ولكن هذا الإجراء بدوره لم يصادف نجاحا يذكر، نظرا لأن الجماعات الصومالية في الوقت الحاضر تعيش على مرمى (10) أميال من الضفة الشرقية للنهر.

وقام نزاع على الحدود بين إثيوبيا وإيطاليا سنة (1935م)، وفي نفس السنة احتلت إيطاليا ماكان يعرف بالحبيشة آنذاك، وبذلك ربطت بين شعب الصومال في أوجادان والصومال الإيطالي، واحتلت إيطاليا الصومال الإيطالي سنة (1940م) غير أن السيادة الإيطالية حلت محلها السيادة البريطانية في السنة التالية، ورغم استقلال الحبيشة إلا أن بريطانيا استمرت في إدارة إقليم هود، وهذا معناه أن الشعب الصومالي استمر تحت الحكم (arbitre) البريطاني حتى سنة (1950م) عندما وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية من قبل منظمة الأمم المتحدة (ONU).

وقد حاولت إيطاليا الوصول إلى اتفاق بشأن موضوع الحدود مع إثيوبيا خلال عشر سنوات التالية، ولكن دون جدوى. وبدأت وحدة الشعب الصومالي تتفكك سنة (1954م) عندما رجع إقليم هود وبعض

المناطق الأخرى إلى إثيوبيا، وإن كانت قد عقدت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا لحفظ حق الصوماليين الإيطالي والبريطاني في جمهورية الصومال المستقلة. ورغم أن هذا أدى إلى وحدة بين الشعب الصومالي فإنه زاد من حدة النزاع في إثيوبيا، وادعت إثيوبيا أنه ليس من حق حكومة الصومال وراثه حقوق أعطيت للحكومة الأثيوبية للحكومة الأثيوبية، وجذب الجمهورية الجديدة إلى نوع من الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا كما فعلت مع إريتريا، ووعدت إثيوبيا الصوماليين بفتح المدارس وبناء المستشفيات وحفر الآبار، فضلا عن إقامة مشروعات توليد القوى الكهربائية على نهري جوبسا وشيلبي، ولكن الصوماليين عارضوا كل تسوية مع إثيوبيا، مما أدى إلى أن تنفق حكومة الصومال (20%) من ميزانيتها (1963م) على الجهود الحربية.



الصومال

obeikandi.com

وبينما يتصف النزاع الصومالي- الأثيوبي بالقدم إلى حد ما، نجد أن النزاع الصومالي- الكيني، أو طلب صومالي كينيا الانضمام إلى الصومال لا يرجع إلا لسنة (1963م)، وقد اتفق الحزبان اللذان يمثلان صومالي كينيا في مطالبهم للمستقبل، وتمثل هذه المطالب في عمل استفتاء في مديرية الحدود الشمالية في كينيا التي يعيش الصوماليون شرقها والبورون في غربها وهؤلاء أقرب إلى الصوماليين منهم إلى أهل كينيا، ويشرف على الاستفتاء أعضاء من منظمة الأمم المتحدة (ONU) ولكن من غير الأعضاء الإفريقيين، وذلك بعد انسحاب قوات الشرطة والجيش التابعة لكينيا من الإقليم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قضية ضمّ صومالي كينيا ليس لكونهم يرتبطون حضاريا بأهل جمهورية الصومال فحسب، بل لأن خط الحدود الهندسية يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل، فضلا عن بعد هذا الإقليم عن بقية كينيا. وفي جميع الحالات لا نجد أيّا من الأحزاب المتصارعة في كينيا يوافق على اقتطاع نحو خمس مساحة كينيا وهي التي تكون المديرية الشمالية (NFD) وهكذا تنقسم الأمة الصومالية، بين ثلاث دول هي: الصومال، وأثيوبيا، وكينيا.

النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا

عمد الاستعمار البريطاني إلى احتلال الصومال تحت الوصاية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحين سلم البلاد للإدارة الإيطالية، زرع بذور المشكلة الحدودية التي تعرف بمشكلة الحدود الأثيوبية- الصومالية، فاستبقى بضع مناطق من الصومال الإيطالي وتنازل عنها لإثيوبيا بموجب معاهدة ثنائية سنة (1954م).

على أن ما ينبغي الإشارة إليه هو التأكيد على أن الخريطة السياسية للقرن الإفريقي هي خريطة بالغة التعقيد بكل المقاييس بسبب تداخل العناصر والأصول العرقية (ethnisme) والحضارية المختلفة. أما من الناحية الجغرافية، فتضم مساحات شاسعة عبر التواء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال. أما من الناحية السياسية، فهو يضم ببساطة أربع قوى هي: إثيوبيا، الصومال، وإرتريا، وحبوني.

وكان من نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي أن تداخلت الحدود وفصلت بين أبناء القومية الواحدة، ووزعت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، وكان الهدف الرئيسي هو تفتيت وحدة القومية السياسية في القرن الإفريقي، وهي القومية الصومالية التي جسدت إلى حد كبير حضارة وثقافة ولغة ودين وشعب موحد.

وعلى هذا الأساس نشأ وتطور صراع الإرادات القومية والسياسية في القرن الإفريقي، فقد ظلت خلافات الحدود هي التي تحكم حركة هذا الصراع وتوجهه، وستظل كذلك ربما إلى فترة طويلة، وليست هذه الخاصية - خاصة صراع الحدود - قاصرة على حالة الصومال وإثيوبيا في القرن الإفريقي، بل هي ظاهرة سياسية عامة تسود القارة الإفريقية كلها بفعل السياسة الاستعمارية القديمة، التي كانت قائمة أساسا على المبدأ الاستعماري البريطاني "فرّق تسد".

وقد أدى صراع الإرادات السياسية وتعارض المصالح والأهداف الإستراتيجية بين إثيوبيا والصومال إلى استمرار نزاعهما التقليدي الذي يخفت أحيانا فلا نسمع له إلا صوت المبارزات السياسية والدبلوماسية، ويطفو أحيانا في صور حروب ومواجهات مسلحة دامية وعنيفة، كتلك التي شهدتها المنطقة في سنة (1964م - 1977م).

وقد عرفت العلاقات بين إثيوبيا والصومال خلافا حادًا بينهما على منطقة (الأوغادين) دام عشرة سنوات، وأعلن في كل من (مقديشو) و (أديس أبابا) إثر مناقشة بين مسئولين البلدين في العاصمة الصومالية (مقديشو) أعلن عن تبادل قوائم بأسرى الحرب المحتجزين لدى كل منهما منذ حرب (الأوغادين) سنة (1977م - 1978م)، والتي نتج عنها حوالي ثلاثة آلاف قتيل وسبعمئة أسير حرب إثيوبي وصومالي.¹

(1) اليوم السابع، (مجلة أسبوعية فلسطينية)، تصدر في قبرص، غشت سنة 1988م.

obeikandi.com



الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري

obeikandi.com

وقد جاء تقارب المسافات المتباعدة بين الصومال وأثيوبيا في إطار معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها بين البلدين في مقديشو في (4) إبريل سنة (1988م) إثر مباحثات جيبوتي التي جرت بين الرئيسين - آنذاك - منغستو هيلا مريام ومحمد سياد بري تحت مظلة منظمة (ايقات) لمكافحة التصحر والجراد والمجاعة، من أجل طي صفحة حافلة بالتوترات، والمشاحنات والحروب دامت أكثر من ربع قرن بين البلدين

وقد كان لتدخل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) الوليدة آنذاك والرئيس الجيبوتي حسن جوليد دور كبير في إحياء هذه المعاهدة أملا في تحقيق الأمن والاستقرار بين البلدين ولكليهما حدود مع بلاده.

وقد شكلت معاهدة السلام بين البلدين منعطفا تاريخيا في مجرى الصراع الأثيوبي - الصومالي على منطقة الأوغادين وقد اشتملت على ما يأتي:

- سحب قوات الطرفين من المنطقة المتنازع عليها على بعد (15) كلم من الجانبين،
 - وقف الأنشطة المعادية، والحملات الإعلامية بين الطرفين،
 - إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما،
 - تبادل أسرى الحرب، ومحاولة كل منهما إحلال السلام في المنطقة،
 - عدم السماح بأي نشاط تخريبي من فوق ترابهما ضد الآخر.¹
- والجدير بالذكر، أن البند الرابع من الاتفاقية هو الذي فجر الوضع داخل الصومال على عكس ما كان يتوقع، فالترجمة العملية لهذا البند تعني

(1) اليوم السابع، (مجلة أسبوعية فلسطينية)، فبراير سنة 1969.

بالنسبة للطرف الأثيوبي الكف عن تقديم كافة ألوان الدعم والتسهيلات للمعارضة الصومالية بشقيها الشمالي (الجهة الوطنية الصومالية) والجنوبية (جهة الخلاص الوطني الصومالية)، وتعني بالنسبة للصومال، ليس الكف عن الوقوف وراء جبهة تحرير الصومال الغربي أو غادين فحسب وإنما أيضا وقف المطالبة التاريخية بهذا الجزء من الصومال الذي تنازلت عنه بريطانيا في (31) يناير سنة (1942م)، بموجب اتفاقية مع إثيوبيا.

وقد جاء تطبيق الاتفاق بمثابة النقطة التي أفاضت كأس التناقضات الصومالية الداخلية المتعددة الأبعاد والأهداف في وقت لم يحسم فيه الصراع بصورة نهائية بين خلفاء الرئيس محمد سياد بري في داخل عائلته. واختلطت الأوراق وتوزعت بدرجة شديدة التعقيد في خارطة التركيب القبلي للمجتمع الصومالي.



الرئيس الأثيوبي السابق منغيس تو هيللا مريام

obeikandi.com

في موازاة ذلك، فحرت المعارك في المدن الشمالية (هرجيه، وبربرا، ويرعو) تناقضات حادة في داخل التحالف القبلي الحاكم في مقديشو، إذ أن الوحدات العسكرية المنحدرة من قبيلة أوغادين رفضت الدخول في معارك الجبهة الوطنية الصومالية (الاسحاقية)، وفي (هرجيه) و (بربرا) أكدت القيادة العسكرية الصومالية المركزية بأن أبناء الشمال سواء كانوا جنوداً وضباطاً، أو كبار المسئولين "لم يتصدوا للإرهابيين فحسب، وإنما سهلوا لهم مهمتهم التخريبية" كما جاء في رسالة الجنرال محمد سياد بري إلى القيادة العليا في مقديشو، ويضيف "بدأت أشك أن الوحدات العسكرية التي توحدت تحت قيادة عناصر من أصل أوغادين وإسحاق، وأن ثقته الوحيدة هي في أبناء قبيلته وقبيلة الرئيس (هريجان).

وقد ظل الصومال مسرحاً للأحداث الدرامية العنيفة حتى اكتمال الولايات المتحدة وهذه المرة خلف يافطة أصحاب الخوذات الزرق ما كان يعرف وقتها بخطة (إعادة الأمل) التي كانت تقودها منظمة الأمم المتحدة (ONU) وبعد مصرع (23) عسكرياً أممياً من باكستان مارست لأول مرة في تاريخها منظمة الأمم المتحدة (ONU) الانتقام من طرف القبعات الزرق في حق (23) صوماليا وقصف البيوت وتدمير المستشفيات بحجج واهية وادعاءات لا يقبلها المنطق، إضافة إلى القبض على الجنرال عييد يد لكن لعبة (الفسحة) التي مارستها الولايات المتحدة انتهت بدحرها وطردها من أرض الصومال.

المبحث الرابع

التراع الحدودي بين الصومال وإريتريا

عرف التراع الأثيوبي- الإرتري منعطفات حادة ومذ ما يربو على ربع قرن، ناضل فيها الشعب الإرتري في عدة جبهات : سياسية ودبلوماسية وعسكرية في سبيل استقلاله وتقرير مصيره، ووضع حد لاستنزاف خسرات الشعبين الأثيوبي والإرتري، حتى تم اتفاق السلم بالجزائر بين البلدين المتحارين، بفضل الجهود المضنية التي بذها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين والتي كَلَّت باتفاق وقف القتال المرم في (18) يونيو سنة (2000م)، واتفاق السلم الموقع في (2000/12/12م) بين الوزير الأول الأثيوبي السيد/مليس زناوي، والرئيس الإرتري السيد/اسياس أفوركي.

وكان واضحا أن إثيوبيا بعد أن فرغت من حربها مع الصومال حول قضية (الأوغادين) في مارس سنة (1918م) اتجهت شمالا وبالذات إلى إريتريا لإنهاء الوضع المتأزم هناك، وخاصة بعد استمرار المعارك، إلى مرحلة هجوم واسع شنته جبهات التحرير الثلاث (جبهة تحرير إريتريا، والجبهة الشعبية، والقوات الشعبية) على المدن الرئيسية بعد أن أحكمت قبضتها على الريف والمدن الصغرى وقطعت الطرق الرئيسية، وأصبح الجيش الأثيوبي في جزر محاصرة ومنعزلة لا رابط بينها بریا أو بحريا.

وأمام ديمومة التوتر في منطقة القرن الإفريقي، استغلت الدولتان العظيمان حالة الحرب السائدة لممارسة لعبة شدّ الحبل بينهما، وتنافسنا فيما بينهما لبيسط نفوذهما العسكري، ثم السياسي على حوض البحر الأحمر عامة والمدخل الجنوبي لباب المندب خاصة. ولم تجد واشنطن ولا موسكو أي صعوبة في ذلك، لأن الحكومات التي تعاقبت على أديس بابا (من هيلاسلاسي إلى منغستو هيلاماريام) من عقد تحالفات مع الدول الكبرى، وسمحت لها بإقامة قواعد عسكرية في الهضبة الإريترية، وعلى طول الشواطئ الإريترية. وكان المجلس العسكري الأثيوبي (الدرق) قد قدّم تسهيلات عسكرية للروس في أرخبيل دهلك، الواقع على بعد (15) كلم ميناء مصوع الأرتري، أما السبب الجوهرى وراء السياسة الأثيوبية فهو: لاحتكامة الإمبراطور هيلاسلاسي، ولا ساطة الكولونيل منغستو تحظى بدعم جماهيري وعليه فالحكومات السابقة كانت تغطي ضعفها بتحالفات خارجية، فيما الجبهات الإريترية للاستثناء تحاشت تدويل الصراع الأثيوبي- الإرتري ولم تعقد أي تحالف مع أي طرف لكي لا يكون استقلال شعوب القرن الإفريقي ألعوبة في أيدي دول كبرى.

obeikandi.com



الرئيس الأرتيري آسياس أفرقي

obeikandi.com

خلفية تاريخية:

في مستهل الربع الأخير من القرن التاسع عشر بسطت إيطاليا الفاشية نفوذها الاستعماري على إريتريا، بعد تغلبها على مقاومة الشعب الإريتري بالرصاصة والقمع واغتيال العناصر الوطنية التي تزعمت تظاهرات الشبيبة المناهضة للفاشية، وإكراه آلاف من المواطنين على التجنيد لحوض حروب فاشية استعمارية ضد دول إفريقية عدة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت إريتريا مسرحا لمعارك بين القوات الإيطالية والبريطانية، وفي نهاية المطاف منيت الفاشية الإيطالية بهزيمة عسكرية في إريتريا، كما كسر جيش الحلفاء شوكة النازية في أوروبا وبذلك سقطت إريتريا تحت وصاية بريطانيا العظمى، وما لبث الاستعمار البريطاني أن حلَّ محل الاستعمار الإيطالي تدريجيا.

وبعد توقيع معاهدة باريس للسلام بين الاتحاد السوفيتي (سابقا)، والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا في فبراير سنة (1947م)، تخلت إيطاليا عن مستعمراتها الإفريقية: ليبيا، الصومال، إريتريا، ولكن الدول الأربع الكبرى لم تجد حلا للمسألة الإرتيرية، فأحالتها على الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولو شاءت الأمم المتحدة آنذاك لكانت إريتريا أول دولة إفريقية تتحرر من نير الاستعمار في القارة ولكن الجمعية في جلستها الرابعة المنعقدة في (21) نوفمبر سنة (1949م) تبنت القرار الرقم 4/389، الذي أوجت به الولايات المتحدة، والذي بموجبه تم إرسال وفد الأمم المتحدة إلى إريتريا لجلس نبض الشعب. وكان قوام الوفد ممثلي كل من: بورما، غواتيمالا، النرويج، باكستان، واتحاد جنوب إفريقيا. بعد دراسة ميدانية، ولقاءات مع الأحزاب السياسية الإرتيرية: الكتلة الإرتيرية للاستقلال، حزب إريتريا

الاتحادي، الرابطة الإسلامية المستقلة، الحزب الليبرالي التقدمي، والحزب الموالي لإيطاليا. عادت بعثة الأمم المتحدة برؤية غير موحدة حول مصر إريتريا. منهم من اقترح ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ومنهم من أوصى بوضع البلاد تحت وصاية الأمم المتحدة مدة عشر سنوات تنال بعدها إريتريا استقلالها. وأما ارتباك الدول الأعضاء حول مصر الشعب الإرتيري، نزلت أمريكا إلى الحلبة السياسية بكل وزنها الدبلوماسي، ونفوذها الاقتصادي والسياسي على معظم الدول الأعضاء وفرضت وجهة نظرها القائمة : بضم إريتريا إلى إثيوبيا فيدراليا. ولم يجد السيد/جون فوستر دالاس(وزير خارجية أمريكا آنذاك) أي حرج في إفشاء دوافع حكومته في ذلك القرار عندما قال: " إن مصلحتنا الإستراتيجية في البحر الأحمر، واعتبارات سلام العالم وأمنه يميلان علينا، إلحاق هذا البلد إريتريا بإثيوبيا التي هي صديقتنا ".

دہلیات انبیویہ استوری علیہا الازتریون



obeikandi.com

وفي قرارها الصادر في ديسمبر سنة (1950م) تحت رقم (5/390) أوصت منظمة الأمم المتحدة (ONU) بأن تكون إريتريا وحدة تتمتع بالحكم (arbitre) الذاتي داخل اتحاد إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي. وإذ ذاك عمّت الإضرابات والتظاهرات ربوع البلاد معبرة عن رفض الشعب للقرار الفيدرالي، ولقد أسمعت لونا ديت حيا، ولكن لاحياة لمن تنادي.

ومعلوم أن الاتحاد الفدرالي ينصّ على وجود هوية إريترية مستقلة، إلا أن حكومة هيلاسلاسي شرعت فورا في اغتصاب اللوائح الفدرالية، وضمن الكيان الإرتري تدريجيا، فألغت اللغتين الأرتريتين حسب الدستور الأرتري: اللغة الأهمرية لغة قومية الامبراطور هيلاسلاسي، وأصبحت إريتريا تابعة اقتصاديا لإثيوبيا، وأنزل العلم الأرتري، وضمت إريتريا إلى إثيوبيا، وكانت هذه المقدمات بداية لاندلاع الثورة المسلحة الأرتيرية في (1961/9/1م) وأطلق الشهيد حامد إدريس عواني الرصاصة الأولى، التي أعلنت ميلاد جبهة التحرير الأرتيرية، وبالتدرج عمّت الثورة أرجاء إريتريا.

obeikandi.com



مقاتلات في جبهة تحرير الأوغادين سابقا

obeikandi.com

جيبوتي بين المطرقة والسندان

كانت جيبوتي إحدى المستعمرات الفرنسية في القرن الإفريقي، التي احتلتها سنة (1862م) خلال عصور الصراع الدولي بينها وبين بريطانيا للسيطرة على نقاط التحكم ومراكز الثقل الاستراتيجي الواقعة على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

وفي خضم الصراعات والأطماع الدولية، بادرت السودان إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر، وهو المؤتمر الذي انعقد في تعز باليمن الشمالي (قبل توحيد) في (2) مارس سنة (1977م) حضره رؤساء¹ السودان والصومال واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي، وتغيّب وقتها عن المؤتمر أهم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وهي: مصر والسعودية، بالإضافة إلى الأردن، مما أفقد المؤتمر أهميته وأضعف نتائجه المرتقبة. ومايهمنا في الموضوع هو إشارة بيان المؤتمر بصورة عابرة - لكنها ذات دلالة - إلى وعود فرنسا بإعطاء الاستقلال لمستعمراتها في القرن الإفريقي وبالتحديد جيبوتي.

وبعد شهرين من انعقاد مؤتمر تعز حصلت جيبوتي على استقلالها من فرنسا بعد استفتاء شعبي أجري في (8) مايو سنة (1977م). وصوت (98%) من شعبها البالغ حوالي ربع مليون نسمة لصالح الاستقلال التام. وبذلك أنهى هذا

(1) الرؤساء هم: جعفر النميري (السودان)، وسياد بري (الصومال)، وسالم ريعي (اليمن الديمقراطي)، وإبراهيم الحمدي (اليمن الشمالي).

الاستفتاء إلى حدّ ما - حينذاك - جانبا من الصراع التقليدي بين الصومال وإثيوبيا اللتين كانت كل منهما تريد ضم جيبوتي إليها، وهو الصراع الذي ترسبت جذوره القبلية بين التيارين القوميّين في البلاد، وهما تيار العفر وتيار العيسى:

1- تيار العفر¹: ويضم قبيلتين هما (الأماسيمرة) و(الأدويمرة) ويشكلون (40%) من السكان طبقا للتقديرات الفرنسية.

2- تيار العيسى: ويضم هو الآخر أربع قبائل هي: العيسى، الدرادو، الأباك، الفارابورس، وهم يشكلون (60%) من السكان ويرتبطون بشريا وتاريخيا بالقبائل الصومالية.

والجدير بالملاحظة أنه منذ أن أعلنت فرنسا نيتها لتصفية مستعمرتها في جيبوتي اشتعل الصراع السياسي بين الصومال وإثيوبيا، وادعاء كل منهما أحقيته المطلقة في جيبوتي، وهو صراع ليس وليد اليوم بل هو تاريخي وقدم، إذ أن الصومال تعتبر أن جيبوتي وخليج تاجورا الذي تطل عليه جزء أساسي من الوطن الصومالي الكبير بأقاليمه الخمسة، وجيبوتي هي ذلك الإقليم الخامس الذي يجب أن يعود إلى الوطن الأم. والصومال يستند في ذلك إلى أسس حضارية ودينية وتاريخية وعرقية قومية أيضا. فالتاريخ يقول أن كل الساحل الصومالي - بما فيه جيبوتي وأوجادين بالطبع - جزء أساسي من الامتداد

(¹) يرجع أصل العفر تاريخيا إلى الهجرات السامية العربية الأولى التي خرجت من الجزيرة العربية، واتجهت إلى الساحل الشرقي لإفريقيا وقد اختلطت هذه الهجرات السامية مع العناصر المحلية وهي حامية ونتج عن هذا المزيج البشري قبائل العفر الحالية الذين يسمون عادة (الدناكل) المنتشرون في القرن الإفريقي بصفة عامة، والذين يرتبطون عاطفيا بقبائل كثيرة في إثيوبيا. (صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي، مرجع سبق ذكره).

الجغرافي الطبيعي للصومال، والقبائل التي تسكنه هي أيضا امتداد عرقي وبشري للقبائل الصومالية القديمة، واللغة واللهجات متقاربة ومتراطة كذلك.

بينما إثيوبيا تصرّ من ناحيتها على أحقيتها في ضمّ جيوتي زاعمة أنّها امتداد جغرافي وبشري لها وأن الإمبراطورية تمارس نفوذها على هذا الساحل منذ أقدم العصور، خاصة منذ توسع الإمبراطورية وعمدها الجغرافي على يد الإمبراطور (منليك) الذي حكم الفترة (1881م-1913م) وهو مؤسس إثيوبيا الحديثة.

ولم يكن الصراع على جيوتي صراعا محليا فحسب بين الصومال وإثيوبيا، بل كذلك صراعا دوليًا بين القوتين العظميين الأساسيتين في القرن التاسع عشر، وأعني بذلك بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا لهم سبق استعمار جيوتي والسيطرة على خليج تاجورا، من خلال مجموعة الاتفاقيات التي عقدها مع سلاطين المنطقة وشيوخها في أعوام: 1862م، 1884م، 1885م، 1896م، والتي كُتبت بما هولاء الحكام وربطتهم بعجلة الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينافس الاستعمار البريطاني في السيطرة على مضائق باب المندب وعلى الساحل الشرقي لإفريقيا.

ولقد عقدت الدولتان الاستعماريّتان اتفاقية تفاهم بينهما في فبراير سنة (1988م) حددتا فيها مناطق نفوذ كل منهما في الساحل الصومالي وخليج تاجورا فيها مايلي:

- تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها جزر موسى والباب الواقعة في الخليج وعلى السكان والقبائل فيها.

- تعترف الحكومة الفرنسية بالحماية البريطانية على الساحل الصومالي ابتداء من شرق خط الحدود الفاصل إلى بندر زياد، وبالتالي، على سكان وقبائل هذه المناطق.

- تتعهد الدولتان بعدم التدخل في أي من المناطق الخاضعة لأحد الطرفين، كما تتعهدان بعدم ضم هور إلى مناطق نفوذهما، وأن يظل طريق القوافل بين زيلع و هور مفتوحا لاستعمال الدولتين.

لقد اكتسبت جيوتي، التي تبلغ مساحتها (23) ألف كيلومتر مربع مقسمة إلى (5) محافظات هي : جيوتي وتاجورا وأوبوك وصيخ ودخييل، ويسكنها ربع مليون نسمة فحسب. أهميتها في الصراع الأثيوبي الصومالي والبريطاني الفرنسي، من مركزها الاستراتيجي المطل مباشرة على مضيق باب المندب، ومن ارتباطها بخط السكك الحديدية الممتد إلى أديس أبابا وعليه تنقل إثيوبيا (80%) منتجاتها الواردة.

وفي ظل هذه الأهمية تصاعدت حدة الصراع بين إثيوبيا والصومال خاصة خلال سنتي : (1976م-1977م)، كل منهما تحاول السيطرة على المستعمرة الفرنسية التي تسعى للاستقلال. وكل منهما تقول بأحقيتها التاريخية في ذلك، وكل منهما تريد تأمين حدودها أكثر وأكثر والإطلال المباشر على باب المندب، وبالطبع لم يكن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعيد عن ذلك.



النوار الأرتيريون في الطريق إلى أسجرة

obeikandi.com

إلا أن استفتاء مايو كرّس الاستقلال التام عن كل من إثيوبيا والصومال، رغم أن البلاد لا تملك المقومات الأساسية لقيام دولة¹ تحفظ بتوازنها بين عملاقين محليين (الصومال وإثيوبيا) أو بين عملاقين دوليين - آنذاك - الولايات المتحدة الأمريكية (USA) والاتحادي السوفيتي (URSS) سابقا. وهكذا أصبحت جيبوتي في (27) يونيو سنة (1977م) الدولة رقم (22) في الجامعة العربية، ورقم (49) في منظمة الوحدة الإفريقية، ورقم (148) في منظمة الأمم المتحدة (ONU).

ورغم تحقق الاستقلال لهذه الدولة الصغيرة ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة، فإن الصراع المحلي والدولي ما يزال يفرض نفسه عليها ويلقى بثقله الشديد على كيانها الذي يرتفع فوقه علم الاستقلال.

ولعل أبرز عوامل التفجر والصراع صعوبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية داخل البلاد. فهي اقتصاديا بلاد ليست لها موارد قومية باستثناء دخل الميناء والمساعدات الأجنبية، وهي اجتماعيا مازالت ممزقة بين الصراعات القبلية للعيسى الذين يرتبطون بالصومال، و العفر الذين يرتبطون بإثيوبيا، وهي عسكريا ليست لها قوات مسلحة تدافع عنها ومازالت الحامية الفرنسية والأسطول الفرنسي هما المدافع والحامي الأساسي.

وإذا ما وضعنا جيبوتي بموقعها الاستراتيجي هذا في إطار الصراعات المحلية والدولية على القرن الإفريقي، أمكننا القول إن استمرار استقلالها بهذا

(1) بالكاد (89%) من مساحة الدولة الجديدة صحراء قاحلة، وليس بها سوى حوالي (7) آلاف فدان صالحة للزراعة، والأغلبية العظمى من السكان تعتمد على الرعي. ويشكل دخل ميناء جيبوتي أكثر من نصف الدخل العام للدولة.

الوضع أمر مشكوك فيه على المدى البعيد، وهناك في هذا الصدد ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول : أن يتمكن الصومال من ضمها إلى أراضيه في وقت تساعده الملابس الدولية على تحقيق هذا الضم الذي يستند إلى أسس تاريخية.

الاحتمال الثاني : أن تتمكن أثيوبيا من غزوها والاستيلاء عليها خاصة أن بعض زعماء العفر اعتبروا نتيجة الاستقلال في صالح العيسى، أي في صالح الصومال.

الاحتمال الثالث : أن تتفق القوتان العظيمان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا)، وكل منهما له مصالحه واستراتيجياته في القرن الإفريقي، على بقاء هذه الدولة في ظل وضع خاص، وبالتالي، على كبح أطراف الصراع المحلية المطالبة بجيبوتي.

وإذا ما اتفقت الأطراف الدولية والمحلية على ذلك فإن جيبوتي قد تصبح سنغافورة أو هونغ كونغ جديدة.

الزاعات العرقية (ethnisme)

العرقية (ethnisme) أو العشيرة أو القبلية، تعاريف وتسميات للدلول واحد هو فكرة الجماعة ، وفي أبسط تعريف لها هي: "شعور أو إحساس جماعة بأن لها انتماءا واحدا والتي يسير انتماءها موازيا أو متعامدا (متعارضا) مع الولاء للدولة"، والعرقية (ethnisme) أو القبيلة كتركيبة اجتماعية بالمعنى الإفريقي قد تكون في طريقها إلى الاختفاء في المدن، ولكنها بمعنى تمييز الهوية والمشاركة في القيم مازالت لها أهميتها في كل مكان، ومهما قيل في تعريف العرقية (ethnisme) فهي ليست ظاهرة إفريقية أو تختص بها إفريقيا وحدها، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، في الماضي والحاضر، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، في الماضي والحاضر، فأهالي ويلز أو شعب ويلز في بريطانيا كمجموعة عرقية مثلهم كمثل شعب الكيكويو في كينيا.

إذن، يمكن القول بأن العرقية (ethnisme) تتخذ أشكالا متباينة وتعبّر عن نفسها في صور مختلفة الحدة، فبينما نجد أن قبيلة اليوربا في غرب نيجيريا لها نظامها السياسي المركزي، فإن الإيبو في جنوب شرقي نيجيريا لها نظامها اللامركزي القائم على وحدات صغيرة أساسها القرية، ومن ثمّ يمكن تمييز نمطين من المجتمعات فيما يختص بالمجموعات العرقية (ethnisme) أو

(١) د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، مرجع سبق ذكره.

القبيلة، تلك التي لها نظام حكومي، وتلك التي ترتبط فيها السلطة والقوة بتوزيع الثروة والمكانة، وهذا النوع الأخير تنقصه الحكومة والإدارة والمؤسسات القضائية، ويمثل النوع الأول البانيانكولي في أوغندا، واليوربا في نيجيريا، والزولو في جنوب إفريقيا، والأشانتي في غانا.

ومن أمثلة النوع الثاني النوير في السودان، والإيبو في نيجيريا، كذلك هناك اختلافات أساسية بين الجماعات المستقرة والجماعات الرعوية الرحل التي تجوب مساحة واسعة، كما يختلف حجم الجماعة من بضع أسر محدودة العدد إلى جماعات قد يصل حجمها إلى عشرة ملايين نسمة بحيث تصبح أقرب إلى الشعوب منها إلى القبائل.

كذلك قد يكون هناك فارق بين العرقية (ethnisme) في المدينة وتلك التي في الريف فالضغوط التي تمارسها العادات على الفرد تختلف من حالة إلى أخرى.

المطلب الأول

خصائص العرقية (ethnisme) في إفريقيا

للعرقية خصائص مميزة لا بد أن تكون ناتجة عن تفاعل بين مجموعة عرقية وأخرى، فالعرقية (ethnisme) غير المجموعة العرقية (ethnisme) لا يمكن أن تبقى أو تحيا في عزلة، وليس من شك أن الفترة الاستعمارية قد غدت هذه الروح، فقد أصرت الاستعمار على أن يذكر الفرد بهويته القبليّة، فكل بعثة تبشيرية لها مجالها القبلي، ولها إقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وأخذت الإدارة تشجع الموظفين على معرفة لغات القبائل، مما خلق الشعور

(باليوربا وبالباكنجو) كذلك يرجع إحساس الإيغو والولوف بأنفسهم كمجموعة متميزة إلى القرن العشرين نتيجة اتصال الأوروبيين بهم، وإذا كان يعزى هذا الإحساس بالعرقية (ethnisme) إلى فترة الاستعمار الأوروبي، فإنها لاشك كانت موجودة قبله، وكل ما في الأمر أنه لم تقل حدة العرقية (ethnisme) بعد الاستقلال عن ذي قبل، إن لم تكن قد زادت ففي أوغندا على سبيل المثال، لوحظ أن الجيشو لم يحسوا بأنفسهم كمجموعة عرقية بهوية مشتركة إلا حينما أحسوا أنهم مهددون من قبل الباجندا الأكثر عددا وعدة. والملاحظة الثانية على العرقية (ethnisme) أنها ليست ولا يمكن أن تكون ظاهرة ثابتة، قد تزداد حدة وقوة إذا ما صاحبها تمييز أو تفاوت طبقي في المجتمع، كما حدث من جانب الكريول في سيراليون والأمريكيين في ليبيريا، والتوتسي في بوروندي.

وإذا أردنا تقييم العرقية (ethnisme) في إفريقيا المعاصرة، فيمكن القول بأن لها جوانبها السلبية والإيجابية، أما عن الآثار السلبية فهي كثيرة وواضحة، ففي زائير المشكلة الرئيسية هي الأعداد الضخمة من المجموعات القبلية وسيادة أربع مجموعات فقط وهي الباكونجو، البالوندا، البامنجو، البالوبا، وفي نيجيريا سيادة الهوسا والفولاني في الشمال، وفي كثير من الأحيان نجد أن أدبيات الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية تتبع المجموعات العرقية (ethnisme)، لدرجة أن أي تغيير في الحكومة أو الوزارة أو الحاكم في كثير من الأحيان قد يستغل فيه العامل العرقي.

وفي الكونغو نجد أن العرقية (ethnisme) لعبت دورا كبيرا في فترة مابعد الاستقلال، الباكونجو القبيلة السائدة تعدادها نحو (5.1) مليون نسمة

وتنتشر عبر الحدود الدولية من زائير إلى الكونغو الديمقراطية وأنغولا. وفي الكونغو أيضا نجد أن الأحزاب الثلاثة القائمة أساسها مجموعات قبلية هي: الباكونجو، مپوتشي، والفيلي، كذلك يسود الكيكويو في كينيا، والبياحندا في أوغندا، وقد زال نفوذهم عندما وصل عيدي أمين إلى الحكم (arbitre)، وذلك علمته كل الوظائف الرئيسية في الحكومة والجيش بمواطنين من قبيلة الكاكوا أو من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له والتي يمكن الاعتماد عليها، ولكنهم استطاعوا سلبه السلطة وذلك باستعداد قبيلتين كبيرتين هما الأتشيولي ولانجا وكذلك الحال في الحركات الانفصالية في بيفرا.

كذلك قام بتخطيط الانقلاب الذي حدث في غانا سنة (1966م) وأزاح الرئيس نكروما ضباط من قبيلتي الأيفي والأشانتى، بل إن ظهور الأحزاب المعارضة في الدول الإفريقية في كثير من الأحيان ليس معناه أن الذين ألفوها غير راضين عن برنامج الحزب الحاكم، لأن هناك برامج أفضل، بل هي لإزاحة الحاكم أكثر منها ائتلاف بين أكثر من حزب، فإن تركيب قيادة الحزب يراعى فيه المحافظة على هذا الائتلاف.

ولما كانت الأحزاب تقوم على أساس قبلي فإن معاركها دائما تقوم على أساس مصالح قبلية ضيقة، وتتحول المعارضة فيما بعد إلى خصومة وعداوة، أي مجموعة من الناس ضد الحكومة في كل شيء. وأدى هذا إلى تفسير علماء السياسة غلبة نظام الحزب الواحد في الدول الإفريقية، وكذلك الحكومات العسكرية، إلى سلبات الروح العرقية (ethnisme)، وإن كان مثل هذا النظام يؤدي للاحالة إلى نوع أو آخر من الديكتاتورية وأن معارضة مثل

هذا النظام لاتأتي إلا باستخدام القوة والعنف، ومن ثم كانت كثرة الانقلابات العسكرية.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن هذا النظام هو أصلحها لأن الأحزاب في إفريقيا حول خطوط قبليّة، ويذهب بعض السياسيين الغانيين إلى القول بأن نظام التعدد الحزبي هو نظام غربي لا يصلح للدول الإفريقية بنظمها الاجتماعية، وهذا مادعا كثيرا من الحكومات الإفريقية إلى نبذه، فالغرض من إعطاء كواندا الفرصة لقيام حزب واحد حاكم في زامبيا سنة (1972م) هو تقوية الروح القومية على حد قوله، وقد ظهر أنه قبل سنة (1972م) حينما تعددت الأحزاب، كان صراعها قبليًا بالدرجة الأولى، ونظرا لأن زامبيا دولة حبيسة ومحاطة بأقطار معادية (روديسيا- موزمبيق، وأنغولا البرتغاليين) في ذلك الحين كانت الفرصة مواتية لهؤلاء الأعداء للتآمر على حكومة كواندا.

ومن ناحية أخرى فإن العرقية (ethnisme) نظام يتغلغل في حياة الإفريقيين بعمق، حضاريا واقتصاديا واجتماعيا، لذلك ليس من الممكن إزالتها بسهولة.

ويذهب كثير من الكتاب إلى إدانتها، لأنها تكون ممثلة لجذور عدم الاستقرار، ولأنها تستخدم بواسطة السياسيين لتحقيق أغراضهم الخاصة، ومن ثم كانت موازنة مجموعة قبلية بأخرى من الأمور الضرورية وهذا النوع من التوازن القبلي قد يكون مفيدا فكل من سنغور في السنغال، ونسر يوري في تزانبا، وكواندا في زامبيا، وكينيا في كينيا، و هو في بوانيبه في ساحل العاج استطاعوا عمل توازن لطموحات ومخاوف المجموعات القبلية، واستطاع فيريوري بوجه خاص الاستفادة من خصائص كل مجموعة لبناء تانزانبا وكانت

صيحة كينياتا (هارمبي) دائما، ومعناها فلنحمل العبء معا، لأنه في النهاية، أليست العرقية (ethnisme) والقبلية نوعين للانتماء، ومن الضروري أن يكون هناك انتماء ما بشكل أو بآخر لخلق الدولة- الأمة، ويمكن أيضا أن تكون رصيديافي عملية التحديث على اعتبار أنما تزيد من الشعور بالشخصية الجماعية والمهنية على مستويات مختلفة، وتحتفظ بالرابطة ما بين الريف والمدينة فأى عضو من قبيلة معينة يتجه إلى المدينة، لا بد وأن يقوى ارتباطه بجماعته الأصلية، وتهدم هذا النظام العرقي في أفريقيا هو الاستثناء وليس القاعدة.

المطلب الثاني

العرقية (ethnisme) والإحساس

بالعرقية (ethnisme) وآثارها

بداية علينا أن نفرق بين العرقية (ethnisme)، والإحساس بالعرقية (ethnisme)، ومحاولة التبسيط هنا قد تكون من الخطورة. يمكن، فهي قضية معقدة للغاية كما توضحها قضية بوروندي.

الفرع الأول

قضية بوروندي

فبوروندي قبل أن تحصل على الاستقلال كانت مستعمرة ألمانية، وهزيمة ألمانيا وضعتها عصبة الأمم (société des natios) المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى تحت انتداب بلجيكا التي تولت عليها الوصاية أيضا بعد الحرب العالمية الثانية، وتطل بوروندي على الشواطئ الشمالية الشرقية لبحيرة

تنحانيا، وتعتبر من المناطق الكثيفة السكان إذ بمساحتها التي تقدر بنحو (28) كيلومتر مربع يسكن مايقبل قليلا عن (4) ملايين نسمة، وهي من الدول الحبيسة أي التي لا سواحل لها، ومن ثم اعتمدت على تزانها كمخرج لها.

ويعيش في بوروندي مجموعتان عرقيتان : التوتسي هيمما وهم يمثلون أقلية (16%) من السكان، ولكنهم يمثلون الطبقة الحاكمة، والهوتو ويمثلون الأغلبية (84%) من السكان، وحاول الهوتو الذين يكونون الأغلبية الاستيلاء على السلطة من التوتسي ولكنهم فشلوا، وأعقب ذلك قيام التوتسي بمذبحة وحشية للنجبة من الهوتو، في المدارس، والإدارة، والجيش، وكل مكان، حتى قضاوا على ما يقرب من (3,5%) من مجموع الهوتو، كما جاء في تقرير لجنة حقوق الإنسان، وكانت هذه أكبر عملية إبادة جماعية تم فيها القضاء على النجبة أو صفوة الهوتو، وأصبحت بوروندي من البلدان الفريدة التي تحتكر فيها السلطة أقلية عرقية وهي التوتسي، بينما تحول الهوتو إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وأبعد الهوتو (رغم أنهم الغالبية) عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الجامعي والثانوي.

وكان بيان للحكومة الرواندية قد أعلن أن مجلس الوزراء قد تبني مشروع قانون ينص على تشكيل لجنة وطنية مستقلة تكون مهمتها جمع أدلة تورط فرنسا في الإبادة الجماعية التي حدثت بالبلاد. إذ يتهم النظام الرواندي الحالي - الذي تسيطر عليه أغلبية التوتسي - إدارة الإليزية بتدريب وتسليح مرتكبي الإبادة الذين ينتمون إلى أغلبية الهوتو.

وكان الرئيس الرواندي قد ندد بما وصفه بموقف المجتمع الدولي (communauté internationale) المخزي خلال مذابح سنة (1994م) في رواندا، مشددا على مسؤولية الأمم المتحدة وفرنسا على وجه الخصوص.¹

الفرع الثاني

حالة رواندا

وفي رواندا يختلف الحال عما حدث في بورندي، وهما دولتان متجاورتان وحيث يوجد فيهما أيضا نفس التقسيم العرقي، ولكن الجماعتين العرقيتين تعيشان مع بعضهما، ولم يحدث بينهما ما حدث في بورندي مما يدل على أن الإثارة العرقية (ethnisme) هي بين النخبة من المجموعتين أكثر منها بين جماهير الجماعتين، وهذه الفكرة تتفق مع مفهوم الإحساس بالعرقية (ethnisme) بأنه المنافسة بين النخبة من المجموعات العرقية (ethnisme) المختلفة.

وما ينبغي الإشارة إليه أن القبيلة ككيان اقتصادي، لم تأخذ ما تستحقه من الدراسة باعتبارها تكون في مجموعها مجموعة من المصالح في النظام الاقتصادي الجديد، ففي الكاميرون كمثل إذا أصيب محصول الكاكاو في سنة من السنوات فإن هذا يؤدي قبيلتي البولو و أولندو بوجه خاص، بينما إذا أصابت الكارثة محصول زيت النخيل، فإن هذا يضر قبيلة الباسا، وإذا حدث كساد للتجارة بوجه عام فإن هذا لا يكون في صالح الهاميلكي ويمكن للإنسان أن يلاحظ نفس الظاهرة لدى الاشانقي في غانا (الكاكاو) والولوف في

(1) الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1143، 1904/8/3.

السنغال، والبقول السوداني، والكيلويو (الذرة) في كينيا، لذلك ليس من المستغرب أن تختلف مجموعات المصالح، فتصبح مجموعات ضغط محاولين أن ترعى المؤسسات حاجتهم ومصالحهم الخاصة.

وقد كان إقليم رواندا أوراندي من المستعمرات الألمانية السابقة، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م) في أثناء الحرب العالمية الأولى، وطبيعة الإقليم جبلية مرتفعة، ولذلك كان جوه مناسبا لإقليم المستوطنين البيض ويحده من الغرب الكونغو البلجيكي وسواحل بحيرة كفيي وبحيرة تنجانيقا، ومن الشمال والشرق تحده إفريقيا الشرقية البريطانية، والإقليم برتمه يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهري النيل والكونغو.

وقد يصبح التقسيم الاجتماعي موازيا للتقسيم الاقتصادي، حيث نجد الأقليات الأجنبية قد حققت نموا موازيا في بعض القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى اتخاذ مواقف معينة من هذه الأقليات، مثل تأميم هذه القطاعات كما حدث للبنانيين في غرب إفريقيا بمقتضى القوانين التي أصدرتها نيجيريا وساحل العاج والسنغال سنة (1973م)، فأصدرت نيجيريا قائمة بأثنتين وعشرين حرفة لا يقرها إلا المواطنون.

وقد تتخذ الصورة شكلا أكثر عنفا حينما وجد الرئيس عيدي أمين أن الآسيويين أو بمعنى آخر الهنود والباكستانيين يسيطرون على ثلاثة أشياء: رأس المال، والمشروعات، والمهارات الإدارية، وهي مفاتيح النشاط الاقتصادي، ويعيشون في عزلة في مجتمع مغلق عليهم محاولين الاستفادة دون الاستفادة، ورغم أنهم خليط في الأصل من حيث اللغة والأصل والعقيدة، ولم يكونوا يوما مجموعة متحدة، إلا أنهم إذا ما تعرضوا أو تعرض بعض منهم

لضغوط اتخذوا موقفا دفاعيا ووضعوا متصليا أمام الحكومة، وحاول عيدي أمين اجتذابهم للمشاركة في حل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد سنتي (1970م - 1971م)، ولكنه فشل، فاضطر إلى طرد مايقارب من (40) ألفا ممن يحملون جوازات سفر بريطانية (17)، وهكذا يشكل مثل هؤلاء بور عدم الاستقرار.

أيضا، كثيرا ما يجد الولاء العرقي تعبيرا جغرافيا له، فبعض الأقاليم قد تكون أغنى نسبيا من أخرى، وإذا ارتبطت الدعوى العرقية (ethnisme) بالغنى النسبي، تقوى دعوى الانفصالية، كالدعوى التي قام بها الأثاني في غانا، والايو في نيجيريا، وشابا (كاتنجا) في زائير، فكل دولة إفريقية تقرينا ماعدا الشمال لها (شابا) 11.

كذلك الحال عندما تزداد حالة إقليم في داخل الدولة تخلفا، وهذا له آثاره السلبية، خاصة إذا كنا أمام حال انخفاض متوسط دخل الفرد في الإقليم، وازدياد نسبة البطالة بصورة أكبر عن نسبتها في الدولة، وكذلك قللة الاستثمارات وغيرها، هذه المؤشرات كثيرا ما تكون مدعاة للمخاطرة في هذا الإقليم وبور توتر، تؤدي في نهاية المطاف إلى المطالبة بالانفصال أو المطالبة بالحكم (arbitre) الذاتي، كما حدث في جنوب السودان في السابق، حين كان ضمن دعاوي الجنوبيين أن المشروعات والتنمية تتم في الشمال، بينما لم يصب الجنوب منها الكثير، وبصرف النظر عن الأسباب الفعلية للتخلف، فقد كان هذا التخلف يسر إلى جانب العرقية (ethnisme)، ضمن أسباب التذمر وعدم الرضا.

الفرع الثالث

مأساة دارفور

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيا وإفريقيا الوسطى، وتقطنه عرقيات إفريقية وعربية أهمها "الغور"، و"الزغوة"، و"المسالت"، وقبائل "البقارة" و"الرويقات"، وتمتد جذور هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، مساحته (510 كلم²)، ويقطنها حوالي ستة ملايين نسمة ويتكلمون اللغة العربية، إضافة إلى اللهجات المحلية، كما تجمعهم ديانة واحدة هي الإسلام.

ويشهد إقليم دارفور حاليا مأساة حقيقية بفعل نزوح أكثر من مليون مواطن من سكان الإقليم إلى دولة تشاد المجاورة ووجودهم في معسكرات للاجئين منذ اندلاع النزاع في فيفري سنة (2003م) بين القوات الحكومية وحركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور وهما (حركة تحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة) والذي أسفر عن مقتل عشرة آلاف شخص.

وبفعل تطاحن الميليشيات فيما بينها، وتساهل حكومة السودان مع المتمردين وتسليح بعضهم ضد الآخر، حتى لما أدرك أهل دارفور تقاعس الحكومة في حماية المواطنين حملوا السلاح ضدها، فكانت النتيجة الختمية لذلك ردّ السلطات السودانية بالاستعمال المفرط للقوة، وتصدرّ الحدث للصفحات الأولى في العالم، وبالتالي، إعطاء المبرر للتدخل الأجنبي في شؤون السودان. ولأول مرة تحظى قضية دارفور بمقدمة الاهتمامات من الولايات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

الزراع القبلي في درافور والتمرد المسلح، ردت عليه الحكومة المركزية بتسليح ميليشيات عربية تعرف باسم (جنجويد)¹ المتهمه بشن هجمات على قرى يسكنها الأفارقة، وبارتكاب عمليات إبادة جماعية، وبسبب الزراع الذي تحول إلى حرب أهلية في مقتل الآلاف ونزوح نحو مليون مواطن.

وقد كان للتمرد في البداية مطالب تنموية مثل : المطالبة بالحقوق والمساواة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، زيادة على سياسة الانفتاح على الخارج وضغوط القوى الكبرى لنشر الحرية والديمقراطية في المنطقة، إلا أن الحكومة تقاعست في تلبية احتياجات التمرد، واتهامها بتورط (جون غارنغ) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في أحداث درافور بهدف تكرار تجربة الجنوب مع غرب السودان لإضعاف السلطة المركزية، وخاصة في وجود تحالف معلن عنه بين الطرفين، وفي عهد حكم الصادق المهدي سنة (1986م) حاول الجنوبيون نشر القلاقل والفوضى في إقليم درافور، مما اضطر الحكومة آنذاك إلى تسليح الميليشيات العربية لمواجهة التمرد حتى أن هناك مقولة منتشرة في وسط السودان تقول : " البجي من الغرب مابسر القلب " .

لقد شهد الإقليم في تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء المحدودة في ظل الانفجار السكاني، وتزايد أعداد الماشية، وانعدام أي شكل من أشكال تنمية الموارد وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام.

(1) تتكون (جنجويد) من ثلاثة مقاطع هي (جن) بمعنى رجل، و(جساو) أو(جسي) ومعناها الرجل يحمل رشاشا من نوع (جيم) المنتشر في الإقليم بكثرة، و(ويد) ومعناها الجواد، ليصبح معنى كلمة (جنجويد): الرجل الذي يركب جوادا ويحمل مدفعا رشاشا.

وقد اكتسب صراع الموارد هذا شكل النزاع بين القبائل الرعوية المترجلة ذات الأصول العربية في مجملها، والقبائل الزراعية المستقرة خاصة ذات الأصول الإفريقية متخذًا بذلك مشكلاً عرقياً مما يسميه البعض لاحقاً صراع الهوية. كل هذه العوامل أدت إلى تآزيم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في درافور وإشاعة ثقافة العنف والحرب، وسقوط المشاريع التنويرية والرجوع القهقري إلى جيوش وحروب القبائل بعد حوالي (60) سنة من استقلال السودان.

وقد خرجت مأساة درافور من طابعها المحلي إلى حرب أهلية يتصارع فيها في المقام الأول أبناء درافور من عرب وأفارقة، وتلعب فيها أياد أجنبية دوراً خفياً ويدفع ثمنها الفادح المواطن الدرافوري البسيط.

المؤشرات تبيّن أن مأساة درافور لها خلفية سياسية سيدفع ثمنها السودان خاصة في ظل الصمت العربي المريب، وهناك تهديدات بفرض عقوبات دولية ضد السودان إن هو لم يستجيب لمطالب المعارضين والثائرين والانفصاليين، والضغط على السودان سيعجل باتفاق السلام مع (جون غارنغ) الذي سيكون نائباً لرئيس الجمهورية، والذي سيستقيل بالجنوب طال الحال أم قصر، والذي يشكل ربع السودان، ثم إقليم درافور في الغرب بالربع الآخر، خاصة إذا علمنا أن الدعاية الغربية تسوق الأزمة في خانة التطهير العرقي، وكلنا يعرف ما يتبع ذلك من حجة للتدخل، رغم أن المعروف أن العرقية (ethnisme) غير مطروحة في الإقليم لأن الدرافويين ينتمون لجنس واحد وبشرة واحدة ودين واحد (99%) منهم مسلمون.

إضافة إلى ما تقدم، وبسبب الضغوط الخارجية اضطرت السلطات الحاكمة في السودان إلى قبول مطالب (جون غارنغ) في اقتسام السلطة بين الشمال والجنوب، ووقع الطرفان مؤخرا في كينيا، وبعد مفاوضات شاقة تم عقد ثلاثة بروتوكولات حول اقتسام السلطة والمناطق المتنازع عليها وهي: جبال النوبا، والنيل الأزرق، وأبي، وسيتم التوقيع على اتفاق سلام شامل خلال الشهر الجاري (يوليو سنة 2004م).

إلا أن تردد حكومة السودان في تلبية مطالب درافور المشروعة ومماثلها هو الذي فتح باب المؤامرات، وسمح بظهور حركات تمرد من أصول إفريقية تسعى للاستفادة من الأوضاع المتدهورة لخدمة أهداف ضيقة، حيث رفضت الدخول في مفاوضات مع الحكومة، ورفعت من سقف مطالبها بالتلويح إلى ضرورة حصول المنطقة على نفس حقوق الجنوبيين، ومحكمة المتسببين في الأحداث، والأخطر أنها لجأت إلى القوة الخارجية للحصول على مطالبها.

وقد حددت حركتا العدل والمساواة، وتحرير السودان، وهما الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان في درا فور، ستة شروط قبل استئناف المفاوضات التي جرت بوساطة من الاتحاد الإفريقي (union africaine)¹ لحل الأزمة وهي:

- تجريد ميليشيات الجنوب من الأسلحة،
- التحقيق (enquête) في الإبادة الجماعية،

(1) أفادت آخر الأخبار، انسحاب وفدي متمرد في إقليم درا فور غربي السودان في:

2004/07/17

- تقدم المسئولين عن الإبادة الجماعية إلى محاكم،
- تسهيل توصيات عمليات الإغاثة للمحتاجين،
- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء،
- تحويل مكان المفاوضات إلى أرض محايدة.

المبحث السابع

الزراعات الاقتصادية في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن الزراعات ذات الطابع السياسي، ثم العرقي، نتكلم الآن على نزاع آخر كثيرا ما يكون سببه اقتصادي، فالزائير، ورواندا، والبوروندي، تشكل مجموعة البحيرات الكبرى، فهناك بحيرة كيفي، وبحيرة تنجانيقا،¹ والإقليم برتمه يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهري النيل والكونغو، والمجموعة المذكورة اقتصادية أو شكت على التحول إلى مجموعة سياسية، وبالتالي، تحويل مجموعة البحيرات الكبرى إلى كونفدرالية ومجموعة سياسية واقتصادية، وهكذا، فالزائير بمساحته الكبيرة، بإمكانه أن يعطي بعدا آخر لرواندا وبوروندي، في سياق تنمية مدججة، وبالتالي، منح فضاء حر للبلدين الصغيرين من حيث المساحة، والكبيرين من حيث عدد السكان، واللذين يبحثان عن التنفس، خاصة إذا علمنا أنهما في فترة مضت دخلا في نزاعات عرقية بينهما تكلمنا عنها سابقا.

ولا يزال إقامة اتحاد لدول البحيرات الكبرى حلم يتوق إليه الجميع، خاصة إذا عرفنا أن الجميع يدرك أن مجموعة البحيرات الكبرى، كانت تشكل بالنسبة للزائير والبوروندي ورواندا ككيان اقتصادي وتجمعهم علاقات سياسية، مقبولة، واليوم، بدل تعزيز هذا الاتجاه، بما يعود بالرفاه على أبناء

(1) وضع إقليم تنجانيقا تحت إشراف مجلس الوصاية سنة 1946. بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وبريطانيا.

القارة الإفريقية يفضل البعض إذكاء روح الفتنة الداخلية في رواندا والسورندي.

والأخطر من ذلك أن هناك بعض الساسة يهدفون إلى تفجير وحدة الزائير، تحت يافطات مشبوهة منها المساعدة الإنسانية. فبعد رجوع الروانديين والبورنديين إلى وطنهم، ستبقى مسألة الزائير، مسألة الأقليات من أصل توتسي المقيمين في الزائير والذين يعتبرون زائيريين، ويطرحون مسألة إقليم الكيفو (KIVU)، الذي يعيش مسألة تمرد، وأن القوى التي تمردت في هذا الإقليم تسير الآن نحو كسينجاني. إن ما لا يقال هو أن الزائير يتعرض لزعزعة استقراره منذ عدة سنوات وأنه لا يتوفر على مؤسسات، وأن هذه الأخيرة بالكاد منعقدة به منذ مدة، و لا يتوفر على جيش أو أن جيشه مفكك وغير منظم.

والجدير بالملاحظة، أن الزائير الذي تحده تسعة دول إفريقية هي: رواندا، البورندي، تزانيا، انغولا، إفريقيا الوسطى، زامبيا، السودان، الكونغو، أوغندا، قابل للانفجار داخليا، وهناك تساؤلات قد تكون سابقة لأوانها ولكنها- ومن خلال المؤشرات الراهنة- موضوعية انطلاقا من راهنية الواقع، وهي كيف يمكن أن يعالج الاتحاد الإفريقي (union africaine) مسألة تفجير الزائير من الداخل؟ كيف يمكن وقف مسألة اللاجئين أو نركز اهتمامنا على مسببات التفجير المتوقع لهذا البلد من الداخل؟.

إن الأمر قد يبدو ضرب من التقديرات والاجتهادات أو التخمينات، ولكن لتصور أن أي هزة حدثت للزائير ستكون لها آثار سلبية بالنسبة للكونغو لا يمكن توقعها أو حسابها. فمدينة كينشاسا (KINSHASA) التي

تقابل برازافيل تأوي خمسة ملايين نسمة فلو وقع أي طارئ للزائير، فيمكن للمليون ساكن أن يقطعوا من هذه المدينة هُر الكونغو، الذي يفصل العاصمتين في ظرف (24) أو ربما (48) ساعة، ووقتها سيتضاعف عدد سكان الكونغو دون أن يحرك أحد ساكنا، وسيكون من أبرز نتائج ذلك زعزعة استقرار الكونغو بفعل حركية سكانية من مدينة كينشاسا.¹

إضافة إلى ما تقدم هناك حالة أنغولا، التي لم نجد حلا لمعضلتها حتى اليوم، أما جمهورية إفريقيا الوسطى فليست أوفر حظا، إذ أن الفصائل المتناحرة تترشق بين الفينة والأخرى في بانغي، وغني عن البيان البوراندي، ورواندا اللذين يمكن أن يتلقيا آثار انفجار الزائير مباشرة، ويبدو أن هناك مؤشرات تدل على أن من بين الدول الكبرى من يههما انفجار الزائير داخليا.

1) (انتقالية واستشفاف، العدد 2، سنة 1999، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، محاضرة للسيد/ دونيس ساسو نقيسو الرئيس الحالي للكونغو.